النوّاب البريطانيون يرفضون كل المقترحات البديلة للقانون

مفاوض الاتحاد الأوروبي: احتمال «بريكست» دون اتفاق يزداد

كبير المفاوضين في الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه

عواصم – «وكالات»: قال كبير المفاوضين في ملف بريكست عن الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه، أمس الثلاثاء، إن احتمال خروج بريطانيا من التكتل الأسبوع المقبل دون اتفاق ينظم العملية، «يزداد يوما بعد يوم».

وقال بارنييه، إن «بريكست دون اتفاق لم يكن يوما أمرا آتيا»، لكنه احتمال يزداد يوما بعد يوم»، في خطاب ألقاه في مركز أبحاث في بروكسل بعد فشل مجلس العموم البريطاني مجددا في اتخاذ موقف موحد من أي بديل لاتفاق بريكست، الذي وقعته رئيسة الوزراء تيريزا ماي في العام الماضي.

من جهة أخرى صوّت النوّاب البريطانيون الإثنين ضدّ أربعة بدائل محتملة لاتفاق بريكست، بعد رفضهم للمرّة الثالثة الاتفاق الذي أبرمته رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع بروكسل، ما أبقى الغموض المخيّم على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قائما قبل أقل من أسبوعين من انتهاء مهلة الإرجاء.

وكانت بروكسل قد حدّدت 12 أبريل موعدا نهائيا لإقرار الاتفاق المبرم مع رئيسة الوزراء أو إيجاد بديل منه أو الخروج من دون اتفاق.

ولم تحصل البدائل المقترحة والقاضية بإقامة علاقات اقتصاديّة أوثق مع الاتحاد الأوروبي بعد بريكست (اقتراحان)، أو بإجراء استفتاء ثان، أو بوقف بريكست تفاديا لخروج من دون اتفاق، على غالبيّة من الأصوات في البرلمان.

وقد حصل اقتراح إجراء استفتاء ثان على أعلى نسبة تأييد من بين الاقتراحات الأربعة، وقد أيده 280 نائباً فيما عارضه 292.

وفي أوّل ردّ فعل من بروكسل، حذر مسؤول ملف بريكست في البرلمان الأوروبي غي فرهوفشتاد الثلاثاء من أنّ فشل النوّاب البريطانيين في التوصّل إلى بديل لاتفاق بريكست يعني أنّه بات شبه مؤكد أنّ بريطانيا ستخرج من الاتحاد الأوروبي من دون اتّفاق.

وقال فرهوفشتاد إنّ «مجلس العموم صوّت مجدداً ضدّ كل الخيارات. لقد بات بريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) شبه مؤكّد»، مضيفاً أنّ «لدى المملكة المتحدة فرصة أخيرة الأربعاء لكسر الجمود أو مواجهة الأسوأ».

وهو كان قد دعا الإثنين النواب البريطانيين إلى «إيجاد تسوية ووضع حد للفوضى القائمة».

وكتب على تويتر «صوّتوا هذا المساء لمرّة بـ«نعم» بدلاً من التصويت كل مرة بـ«لا»».

وستعقد الحكومة البريطانية جلسة الثلاثاء لمناقشة نتائج التصويت وقد تدعو لإجراء تصويت رابع على الاتفاق الأربعاء أو الخميس.

وكان البرلمان رفض للمرة الثالثة الاتفاق الذي أبرمته رئيسة الوزراء مع بروكسل، في وقت حذّر الاتحاد الأوروبي من أن الصبر بدأ ينفد.

والأسبوع الماضي، حاول النوّاب الإمساك بزمام عملية بريكست عبر التصويت على ثمانية مقترحات بديلة، لم يحظ أيّ منها بالغالبية.

ودعا الاتحاد الأوروبي إلى عقد قمة طارئة في 10 أبريل وحذّر من أن بريطانيا تواجه في حال عدم تقديم خطة لبريكست خطر قطع العلاقات بشكل مفاجئ مع أكبر شركائها التجاريين، والتسبب باضطرابات اقتصادية.

وصرّح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر لقناة «راي 1» الإيطالية الرسمية «صبرنا كثيراً على أصدقائنا البريطانيين، لكنّ الصبر بدأ ينفد».

كان البريطانيون قرّروا، بغالبية 52 بالمئة في استفتاء أجري عام 2016، الخروج من الاتحاد الأوروبي بعد عضوية استمرّت 46 عاما.

لكن منذ ذلك تشهد البلاد انقساماً حول آلية الخروج وطبيعة العلاقات المستقبلية مع التكتل.

ودفعت الفوضى في هذا الملف رئيسة الوزراء إلى إرجاء موعد بريكست.

وقالت ماي سابقًا إنّ من «غير المقبول» أن تطالب الناخبين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية المقبلة، بعد ثلاث سنوات من تصويتهم في استفتاء لمصلحة مغادرة الاتحاد.

واعتبر المسؤول عن انضباط النواب المحافظين في مجلس العموم جوليان سميث في مقابلة مع «بي بي سي» أن حكومة ماي هي «النموذج الأسوأ لانعدام الانضباط في التاريخ السياسي البريطاني».

ووصف الوزير الألماني المكلّف الشؤون الأوروبية ميكايل روث بريكست بالفوضى العارمة خلال اجتماع لحزبه الاشتراكي الديموقراطي في برلين.

وحمّل روث من «ارتادوا المدارس الخاصة والجامعات المرموقة» مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في هذا الملف، قائلا «لقد أفسدوا الأمر ويحمّلون الآخرين المسؤولية».

وأبرمت ماي في نوفمبر 2018 اتفاقا مع بروكسل رفضه مجلس العموم في يناير وفي 12 مارس ويوم الجمعة الماضي.

إلا أن حليفها الحزب الوحدوي الديموقراطي الإيرلندي الشمالي أعلن أنه لن يصوّت لصالح اتفاق بريكست الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء مع بروكسل.

ورغم أن تصويت النواب غير ملزم قانونيا، إلا أنه يصعب تجاهله سياسيا.

أستراليا تكافح التطرف بـ 270 مليون دولار إضافية

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

وزير الشؤون الداخلية الأسترالي بيتر دانون «وكالات»: أعلنت الحكومة الأسترالية، أمس الثلاثاء، أنها ستزيد الإنفاق لمواجهة خطر التطرف العنيف بـ 381 مليون دولار أسترالي (270 مليون دولار أمريكي) في الأعوام الأربعة المقبلة، بعد إطلاق نار على مسجدين في نيوزيلندا الشهر الماضي.

وقال وزير الشؤون الداخلية بيتر داتون، في بيان أعلن ضمن ميزانية الحكومة: «تظهر الأحداث المأساوية في كرايستشيرش الشهر الماضي الحاجة للبقاء في يقظة أمام خطر التطرف العنيف».

وأضاف أن المبلغ سيخصص لتمويل فرق تحقيق إضافية، وتطبيق وسائل جديدة لمواجهة التهديدات التي قد تطرأ.

من ناحية أخرى، كشفت أوراق الميزانية تخصيص 35 مليون دولار أسترالي لمواجهة التدخل الخارجي.

وذكر داتون، أن الحكومة ستنشئ مركزاً لتقييم التهديدات الخارجية تديره الشرطة الاتحادية، وجهاز المخابرات الأسترالي.

وفي وقت سابق من العام الحالي، قالت الحكومة إنها تشتبه في ضلوع دولة أجنبية في تسلل إلكتروني لشبكة البرلمان، وأكبر ثلاثة أحزاب في البلاد.

وفي 2017 فرض رئيس الوزراء وقتئذ مالكولم ترنبول، قوانين جديدة صارمة لمكافحة التدخل الأجنبي، مشيراً إلى تدخلات صينية.

مقتل 3 جنود باكستانيين في قصف هندي قرب حدود كشمير

إسلام آباد – «وكالات»: صرح مسؤولون في إسلام آباد أمس الثلاثاء، بمقتل ما لا يقل عن 3 جنود ومدني باكستانيين بعد إطلاق القوات الهندية قذائف هاون عبر الحدود في إقليم كشمير المتنازع عليه.

يأتي ذلك بعد أسابيع من توتر بين الجارتين النوويتين كاد أن يتسبب في حرب جديدة.

وقال الجيش، في بيان، إن إطلاق النار، الليلة الماضية في منطقة روالاكوت، تسبب في إصابة العديد من الجنود الباكستانيين، وأجبر المدنيين على الفرار من منازلهم القريبة من الحدود.

مادورو يعين وزيراً جديداً للكهرباء وسط أزمة انقطاع التيار

فنزويلا: رئيس المحكمة العليا يدعو لتجريد غوايدو من حصانته البرلمانية

كاراكاس – «وكالات»: عيّن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، إيجور غافيديا، وزيرا جديدا للكهرباء وسط أزمة انقطاع التيار المتكررة في البلاد.

ويحل غافيديا محل لويس موتا دومينجيز، الذي عمل وزيرا للكهرباء منذ أغسطس 2015، حسبما ذكرت وكالة أنباء بلومبرغ.

كما أعلن مادورو في كلمة متلفزة عن تعيين فريدي بريتو وزيرا جديدا للعلوم والتكنولوجيا.

وتتهم حكومة كاراكاس الولايات المتحدة بالوقوف وراء أزمة انقطاع التيار الكهربائي، فيما تقول المعارضة إن نقص الاستثمار في الشبكة الوطنية، وسوء الصيانة والفشل في القيام بالإصلاحات هي العوامل التي تقف وراء انقطاع التيار.

من جانب آخر قال رئيس المحكمة العليا في فنزويلا مايكل مورينو، يوم الإثنين، إنه ينبغي تجريد خوان غوايدو، الذي نصب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، من حصانته البرلمانية بسبب انتهاكه لحظر سفر.

وقال مورينو في سلسلة تغريدات إن غوايدو انتهك حظرا فرض عليه في يناير، وقال إنه أحال الأمر إلى الجمعية التأسيسية والنائب العام طارق وليام صعب.

خوان غوايدو

ويتنازع جوايدو، رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) على السلطة مع الرئيس نيكولاس مادورو منذ يناير، عندما نصب نفسه رئيسا مؤقتا في خطوة لقيت اعترافا فوريا من جانب الولايات المتحدة ودول أخرى.

وكانت الجمعية التأسيسية قد أنشأها مادورو عام 2017 في محاولة لانتزاع السلطة من الجمعية الوطنية التي تسيطر عليها المعارضة.

وقام غوايدو بجولة في دول أمريكا اللاتينية في فبراير، في انتهاك لحظر السفر، لحشد مزيد من الدعم لقيادته. وقد تم السماح له بحرية التحرك رغم تهديدات من مادورو باعتقاله لدى عودته إلى البلاد.

ويتم تحميل مادورو، الذي أعيد انتخابه العام الماضي في انتخابات متنازع عليها، مسؤولية انهيار اقتصادي كامل وأزمة إنسانية في فنزويلا.

وعانت البلاد أيضاً من سلسلة من حوادث انقطاع التيار الكهربائي في الأسابيع الأخيرة، والتي تركت بعض المناطق دون مياه جارية وتسببت في مزيد من نقص الغذاء والدواء.

واتهم مادورو الولايات المتحدة والمعارضة بتنفيذ هجمات إرهابية هي السبب في انقطاع التيار الكهربائي، بينما يقول غوايدو إنها ناتجة عن نقص الاستثمار وضعف الصيانة ودعا إلى احتجاجات جديدة.

انتهاء معاهدة الأسلحة سيدفع أمريكا وروسيا للمزيد من التسلح النووي

الرئيسان الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين

«وكالات»: سيكون من الصعب على كل من الولايات المتحدة وروسيا استكشاف نوايا بعضهما، إذا انتهت معاهدتهما الوحيدة للحد من الأسلحة النووية المنشورة، ما سيعطي كلاً منهما الحافز لتوسيع ترسانته.

هذا ما ورد في دراسة نشرت الإثنين، وأشارت أيضا إلى أن انقضاء أجل اتفاق «نيو ستارت» قد يقوض الثقة في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي تدعو الدول المسلحة نوويا مثل الولايات المتحدة، وروسيا على العمل على نزع السلاح النووي، وقد يؤثر أيضا على موقف الصين النووي، والذي تعمل على مر السنين، في ضبط النفس.

والدراسة التي أجرتها مجموعة «سي.إن.إيه كورب» للأبحاث، وهي مؤسسة غير ساعية للربح، هي أهم بحث شامل معلن حتى اليوم لعواقب نهاية معاهدة «نيو ستارت».

وتحث الدراسة على تمديد العمل بالمعاهدة المبرمة في 2011 والتي ينتهي أجلها في فبراير 2021، 5 أعوام إذا اتفق الجانبان.

وتناقش الإدارة الأمريكية إذا كانت ستمدد أجل الاتفاق الذي وصفه الرئيس دونالد ترامب بالاتفاق السيء، وظل مستشاره للأمن القومي جون بولتون يعارضه لفترة طويلة.

وقالت روسيا إنها مستعدة لتمديد «نيو ستارت»، لكنها تريد أولا أن تناقش ما تعتبره انتهاكات من جانب الولايات المتحدة.

ولم ترد وزارة الخارجية الأمريكية على طلب للتعليق على مناقشات الإدارة.

وقال ترامب، إن بلاده ستنسحب هذا الصيف من معاهدة تسلح أخرى هي معاهدة «القوى النووية المتوسطة المدى» المبرمة في 1987 ما لم تكف روسيا عن انتهاكها ما زاد في توتر العلاقات.

وتنفي موسكو انتهاك المعاهدة.

وتلزم معاهدة «نيو ستارت» الولايات المتحدة وروسيا بخفض رؤوسهما النووية الإستراتيجية المنشورة بحيث لا تزيد عن 1550 رأسا، وهو أقل مستوى منذ عقود، وبالحد من أنظمة الإطلاق سواء كانت أنظمة صواريخ على الأرض، أو على غواصات، أو قاذفات مزودة بأسلحة نووية.

وتشمل أيضا إجراءات شفافية شديدة تلزم كل طرف بالسماح للآخر بتنفيذ عشر عمليات تفتيش لمواقع نووية استراتيجية كل عام، والإبلاغ عن خروج الصواريخ الجديدة التي تشملها المعاهدة من مصانعها قبل 48 ساعة، والإخطار بأي إطلاق لصواريخ بالبستية قبل حدوثه.

وعلى الجانبين أيضا إعلان رؤوسهما النووية الإستراتيجية المنشورة، ومركبات، وأجهزة الإطلاق، بالإضافة إلى غرض تفصيلي عن عدد كل نوع في كل قاعدة.

وكل هذا مآله الزوال، إن انتهى أجل المعاهدة.

وكتب فينس مانزو الخبير بمجموعة «سي.إن.إيه» في الدراسة «لن تكون لأي بلد نفس الدرجة من الثقة في قدرته على تقييم مستوى الرؤوس الحربية لدى الآخر بدقة». وبات من المرجح أيضا أن يخطط كل جانب لمواجهة أسوأ التصورات المتوقعة.

وأضاف مانزو «انعدام الشفافية المتزايد بين القوى النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية، سيظهر في الصورة الأكبر المتمثلة في تزايد انعدام الثقة، واتساع هوة المعرفة بالاستراتيجيات والنوايا».

وفي غياب البيانات والمعلومات، ستضطر الولايات المتحدة لإعادة رسم مهام أقمارها الصناعية التي تعمل بكثافة بالفعل، وربما تخصص المزيد لمراقبة روسيا على حساب متابعة الصين، وإيران، وكوريا الشمالية.

وربما كان منع الانتشار النووي العالمي أحد ضحايا انتهاء أمد المعاهدة، إذ ستتشكك الدول غير النووية في أن الولايات المتحدة وروسيا، ستظلان تعملان في اتجاه تقييد التسلح النووي، بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفقا لما جاء في الدراسة.

ورغم أنه يستحيل التكهن بكيفية رد فعل الصين، التي يقدر عدد رؤوسها النووية بنحو 280 رأسا، تورد الدراسة شواهد يمكن أن تدفعها لتوسيع قدراتها عند انتهاء «نيو ستارت».

ففي غياب معاهدة تحد من القوى النووية لدى الولايات المتحدة وروسيا، يمكن أن يكون تقدير الصين لترسانتيهما مبالغا فيه. وفي غياب ضوابط للقوى الأمريكية والروسية، قد يعزز أيضا أصواتا في الصين ترى أن وجود ترسانة ضخمة أمر ذو دلالة مهمة، وكذلك أصواتا تؤيد بالفعل وجود المزيد من الأسلحة النووية.

وتوصي الدراسة الولايات المتحدة وروسيا بانتهاز خطوات لتخفيف أثر انتهاء المعاهدة، من بينها الالتزام طوعا بالقيود التي تنص عليها ومواصلة المشاركة في البيانات والمعلومات.

كما توصي بأن تقترح واشنطن تبادل المعلومات الخاصة بالأسلحة النووية بشكل سنوي وفتح حوار مع الصين.

الأمم المتحدة: 113 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد

«وكالات»: أعلنت الأمم المتحدة الثلاثاء، أن أكثر من 113 مليون شخص في 53 دولة يعانون من «جوع حاد» بسبب الحروب والكوارث المناخية، مشيرة إلى أن إفريقيا أكثر القارات تضررا.

وحل اليمن، والكونغو الديموقراطية، وأفغانستان، وسوريا بين 8 دول سجلت ثلثي إجمالي عدد المعرضين لخطر المجاعة في العالم، حسب ما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة فاو، في تقريرها العالمي حول أزمات الغذاء في 2019.

وتستعرض الدراسة، التي أطلقت قبل 3 أعوام، الدول التي تواجه أكبر المصاعب.

وقال مدير قسم الطوارئ في المنظمة دومينيك بورغيون، إن الدول الإفريقية تضررت «على شكل غير متناسب» إذ أن نحو 72 مليون شخص عانوا من جوع حاد.

وذكر التقرير، أن الأزمات وانعدام الأمن سببان رئيسيان في الأزمة، إضافة إلى الاضطرابات الاقتصادية، والصدمات المفاجئة المتعلقة بالمناخ، مثل الجفاف، والفيضانات.

وقال بورغيون، إنه في الدول التي تقف على حافة المجاعة «ما يصل إلى 80% من السكان يعتمدون على الزراعة، وهم بحاجة إلى كل من مساعدة غذائية إنسانية عاجلة وإجراءات لتعزيز الزراعة».

وأبرز التقرير الضغوطات المفروضة على الدول المستضيفة للاجئين، ومن بينها الدول المجاورة لسوريا، وكذلك بنغلادش التي استقبلت أكثر من مليون لاجئ من المسلمين الروهينغا الفارين من بورما.

وأكدت المنظمة، أنها تتوقع زيادة عدد النازحين هذا العام «إذا استمرت الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا» ومن المرجح إعلان حالة الطوارئ في مجال الأغذية فيها هذا العام.

وأعرب بورغيون عن قلقه من «الارتفاع الكبير» في معدلات الفقر في فنزويلا، التي تعصف بها أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى تراجع صارخ في مستويات المعيشة، في خضم أزمة سياسية مستمرة منذ أشهر.

وعلى المستوى العالمي، نوه التقرير بأن الوضع العام تحسن في شكل طفيف في 2018 مقارنة مع 2017 حين سجل معاناة 124 مليون شخص بالجوع الحاد.

وأرجعت المنظمة التراجع إلى أن بعض دول أمريكا الجنوبية ومنطقة آسيا المحيط الهادئ كانت أقل تضررا من الكوارث المرتبطة بالطقس هذا العام، مقارنة مع الأعوام السابقة.

لكن المنظمة استبعدت أن يتغير الاتجاه العام السنوي لمعاناة أكثر من 100 مليون شخص من المجاعة بسبب استمرار الأزمات.

وعانت أفغانستان، والعراق، وسوريا من موجات جفاف شديدة في 2018، أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي.